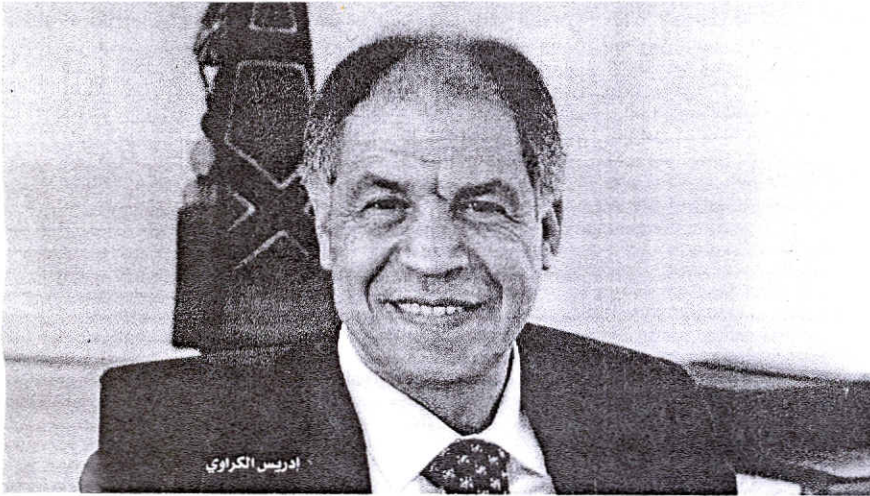


رئيس مجلس المنافسة في حوار بعد اصطدامه بالحكومة

لم نرفض تسقيف الأسعار والمجلس مارس صلاحياته الدستورية باستقلالية

مع حجم الجدل الذي رافق رأي مجلس المنافسة الرافض لـ "عصا الداودي" التي أشهرها قبل أسابيع في وجه شركات المحروقات من أجل دفعها إلى تخفيض الأسعار، وردود الفعل التي أثارها داخل الحكومة، وعبر عنها الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة لحسن الداودي "علانية" بوصف هذا الرأي بـ "السياسي" واتهامه المجلس بـ "تجاوز اختصاصاته"، كان من الضروري العودة إلى رئيس مجلس المنافسة للإمطاة "للثام" عن جزء من العبء في القصة، حيث حاول أدريس الكراوي الرد على كل التساؤلات الحارقة التي حملناها إليه.

« حاوره: محمد كريم بوخصاص
Karim88960@hotmail.com »



أدريس الكراوي

مرحلة الجمود التي عاشها المجلس على مدار سنوات؟

■ لقد اتخذ المجلس، منذ تعييني من طرف جلالة الملك على رأس هذه المؤسسة الدستورية في شهر نونبر 2018، عددا من الإجراءات الهادفة إلى إعادة تفعيله، وتمكينه من الآليات الضرورية لممارسة مهامه.

ويمكن إحمال هذه التدابير في تنصيب أعضاء المجلس، والمصادقة على النظام الداخلي وميثاق الأخلاقيات، وعلى النظام الأساسي للأطر والمستخدمين، وعلى ميزانية المجلس برسم سنة 2019، ثم بالإضافة إلى الشروع في تهيئة المقر الجديد للمجلس.

وبالموازاة مع ذلك، شرع المجلس في معالجة القضايا المطروحة على أظفاره سواء تعلق الأمر بالتركيزات الاقتصادية، أو الممارسات المنافية للمنافسة، أو طلبات الرأي، وهذا ما يعني عمليا دخول المجلس في دينامية مؤسسية لفتح آفاق جديدة لممارسة مهام الضغط في مجال المنافسة والحكامة الاقتصادية ببلادنا.

■ ما هي الملفات التي سيشتغل عليها المجلس مستقبلا؟

■ الملفات التي سيشتغل عليها المجلس مستقبلا هي الحالات وطلبات الرأي التي ستعرض على أظفاره، بالإضافة إلى الحالات الدائية التي ستحددها أجهزته.

كما أن المجلس سيولي، خلال المرحلة المقبلة، عناية خاصة لمجال التحسيس والتوعية بثقافة وقانون المنافسة، وسيسهم بقوة التعاون مع كل المتدخلين المؤسسيين الوطنيين في مجال المنافسة، وبخاصة مؤسسات التقنين القطاعي والقضاء.

ومن جهة أخرى، سيسهر المجلس على توطيد علاقات التعاون مع السلطات الوطنية للمنافسة بالبلدان الشقيقة والصديقة، حتى تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها على المستوى القاري والدولي، في مجال الضغط والحكامة الاقتصادية.

■ بعد رفضكم "تسقيف أسعار المحروقات"، ما هو المطلوب في نظركم لإيقاف ارتفاع هاشم ربح الشركات - باعتراف الحكومة - على حساب المواطنين؟ وهل تمتلكين رؤية لمحاربة الممارسات غير الأخلاقية والمنافية للمنافسة في سوق المحروقات؟

■ أولا، وللوضوح، لم يتضمن رأي المجلس أي رفض للمشروع الحكومي الهادف إلى تقنين الأسعار وتسقيف هوامش الربح في قطاع المحروقات المسائلة، بل إن المجلس أكد أنه في حالة ما إذا توجّهت الحكومة نحو اختيار حل التسقيف، فإن هذا التدبير سيكون غير كاف وغير مجد من الناحية الاقتصادية والتنافسية، ومن زاوية العدالة الاجتماعية.

أما في ما يخص التدابير الواجب اتخاذها، حتى لا يظل قرار التسقيف ظرفيا وتجزئيا، فقد أبانت الدراسة العميقة لمختلف مكونات القطاع التي قام بها المجلس أنه في حاجة إلى إصلاح بنيوي شامل يجب على الاختلالات ذات الطبيعة الهيكلية على كافة مستويات سوق المحروقات.

وبناء عليه، اقترح مجلس المنافسة إصلاحات تنبني على دعائم أربعة أعمدات هي تطوير المنافسة في منبج السوق بالحفاظ وتطوير النشاط الوطني للتكثيف، وتعزيز القدرات الوطنية للتخزين، ودعم المنافسة في سوق التوزيع بالتقسيم وإنشاء وكالة وطنية للتقنين القطاعي في ميدان المحروقات وبخصوص ما اشترت إليه من تصرفات للأطراف داخل القطاع، فإن المجلس بصدد القيام بالتحقيقات والتحريات الضرورية في إطار الإحالة التي وجهت إليه والمتعلقة باحتمال وجود ممارسات منافية للمنافسة، وسيستد المجلس نتائجها للقرار المناس.

■ بعيدا عن حيثيات وتداعيات الرأي الأول الذي أصدره المجلس في حلقته الجديدة، هل تجاورتم إرضاعات

لها، فالحكومة تظل وحدها مسؤولة عن بلورة وتنفيذ السياسات العمومية التي تراها مناسبة على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والمجلس يبقى من جهته مؤسسة دستورية مستقلة تعنى بضبط المنافسة سواء من خلال اختصاصاتها التقريرية أو الاستشارية.

■ ومن البديهي أنه لا محيد عن روح التكامل المؤسسي لبلادنا، لما فيه خدمة الصالح العام، وحماية القدرة الشرائية للمستهلك، وضمان تنافسية المنتج الاقتصادي الوطني.



■ لم يتضمن رأي المجلس أي رفض للمشروع الحكومي الهادف إلى تقنين الأسعار وتسقيف هوامش الربح في قطاع المحروقات المسائلة، بل إن المجلس أكد أنه في حالة ما إذا توجّهت الحكومة نحو اختيار حل التسقيف، فإن هذا التدبير سيكون غير كاف وغير مجد من الناحية الاقتصادية والتنافسية، ومن زاوية العدالة الاجتماعية.

التنافسي القطاعي والوطني، وما يضمن استقلالية المجلس هو تشكيلته التي تضم قضاة وخبراء في مجالات الاقتصاد والقانون والمنافسة والإنتاج والتوزيع والخدمات وحماية المستهلك، يؤطر عملهم بناء على معايير ومساطر قانونية خارج ضغوطات عالم السياسة ومحيط الأعمال.

ويستمد الحياء والاستقلالية كذلك مشروعيتها من مبدأ الفصل بين هيئة البحث والتحقيق من جهة، والهيئة التداولية للمجلس من جهة أخرى، علما بأن الرأي الذي أنتجه المجلس بهذا الخصوص لم يقتصر على الحيثيات القانونية للإحالة، وإنما يتضمن معطيات تتعلق بجوهر الإشكالية الهيكلية لسوق المحروقات ببلادنا، كما أن المجلس أصدر توصياته بإجماع أعضائه لتوفير صانعي القرار نشأنا توفير الشروط البنوية الموضوعية لأمن طاقوي وطني ومناخ تنافسي سليم، يساعده المستهلك على صون قدرته الشرائية.

■ من المؤخذات على المجلس التي تراسه أنه تجاوز اختصاصاته بإبداء الرأي في القضية المعروضة عليه إلى "محاكمة" القرار الحكومي حول تحرير أسعار المحروقات، في وقت يعلم الجميع أن تقييم السياسات العمومية من اختصاص مجالس دستورية أخرى وليس مجلس المنافسة، كيف تردون على هذه المسألة؟

■ على غرار السلطات الوطنية للمنافسة عبر العالم، وانسجاما مع القوانين المعمّلة لعمله، يبدي المجلس رأيه في كل مسألة مبدئية متعلقة بالمنافسة، ويكفنه في هذا الإطار توجيه توصيات إلى الإدارة لتفعيل التدابير اللازمة لتحسين السير التنافسي للأسواق، وتعيين على الإدارة إخبار المجلس بالتدابير التي اتخذتها أو التي تعزم اتخاذها لتطبيق توصياته، وكف في الحالة هذه الحديث عن عدم أهلية المجلس لإبداء آرائه بشأن السياسات العمومية ذات الارتباط الوثيق والأثر المباشر على الأوضاع التنافسية بالأسواق وعلى حماية المستهلك.

■ وبالرجوع إلى طلب الرأي المقدم من لدن الحكومة، كان من اللازم على المجلس لتكملة هذا الملف دراسة بنده السوق، وتقنيات تحرير الأسعار للمحروقات المسائلة، التي أصبحت غير مقننة بعد التحرير الكلي للأسعار ابتداء من دجنبر 2015.

■ لذلك، اكتفى المجلس، في حدود الاختصاصات المخولة له، بتقييم انعكاسات تحرير الأسعار على مستوى هوامش الربح، ولم يتطرق للجوانب الأخرى لهذه السياسة، خصوصا في شقها الجباني، والموازنتي، والاجتماعي.

■ الأثر الذي أصطدام مجلس المنافسة مع الحكومة في أول رأي أحيل عليه يمكن أن يفقد الثقة بين المواطنين؟

■ للتدقيق في هذه المسألة، أريد أن أشدد على أن الأمر لا يتعلق بمسألة الثقة أو انعدامها، تلك أن العلاقات بين الحكومة ومجلس المنافسة محكومة في مختلف مناحيها بالنصوص القانونية المؤطرة

لرأي الذي قدمته بخصيص "تسقيف أسعار المحروقات" جدلا كبيرا وانتقادا حكوميا، وقيل إن تطرق إلى رد فعل الحكومة دعنا نتعرف في البداية على الأسس التي استندت عليها للقول إن تسقيف أسعار المحروقات لا يستجيب للشروط القانونية؟

■ أود أن أشكركم على طرح هذا السؤال لأنه يسمح لي بتوضيح طريقة عمل مجلس المنافسة كما هي مطورة بموجب القانون، فلمجرد توضع المجلس بأي إحالة أو طلب للرأي، يتم تعيين مقرر محلف قصد براسة موضوع الإحالة أو طلب الرأي، حيث ينجز هذا الأخير تقريرا يعرض على الهيئة التداولية من أجل اتخاذ القرار بشأن طلب الرأي الذي تراه هذه الهيئة مناسبا لهذا الشأن، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن أول مرحلة في عملية الدراسة والبحث تتمثل في تقييم قبول طلب الرأي أو الإحالة بناء على مقتضيات القانونية المؤطرة لمجالات اختصاص المجلس.

■ وبالرجوع إلى طلب الرأي الذي تقدم به الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، في إطار المادتين 2 و 4 من القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وحيث الإشارة إلى أن موضوع الإحالة هو إدراج المحروقات المسائلة ضمن قائمة السلع والمنتجات والخدمات المقننة أسعارها بصفة مؤقتة.

■ وتعا للدراسة المنجزة في الموضوع، تبين أن طلب الرأي المشار إليه لا يستوفي الشروط التي يحددها القانون، حيث تنص المادة 4 من القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة أنه لا تحول الإحالة للمادتين 2 و 3 أعلاه دون إمكانية قيام الإدارة، بعد استشارة مجلس المنافسة، باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تعطل ظروف استثنائية أو كارتة عامة أو وضعية غير عادية بشكل واضح في السوق بقطاع معين، ولا يجوز أن تزيد مدة تطبيق التدابير المذكورة على ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة من طرف الإدارة.

■ مباشرة بعد إعلان هذا الرأي اعتبر الوزير لحسن الداودي أنه "سياسي" وأن مجلس المنافسة لم يلتزم بما كان مطلوباً منه، ما هو ردكم؟

■ لقد مارس مجلس المنافسة، بإصدار رأيه حول موضوع إحالة الحكومة، صلاحياته الدستورية في إطار من الحياء والاستقلالية، كهيئة تعنى بالحكامة الاقتصادية، ويتنظيم منافسة حرة وشرعية في الأسواق.

■ واعتبارا للقوانين المؤطرة لعمل المجلس، والهدء بما تملبه ضرورات حياده واستقلاليته، واعتمادا على منهجية العمل المبينة على الخبرة التقنية، والمعرفة العلمية، والتجريبي الميداني، والدراسات المقارنة، فإن مجلس المنافسة يتخذ قراراته المتعلقة بكافة الممارسات المنافية للمنافسة والتركيزات الاقتصادية، ويصدر آراءه بشأن طلبات الاستشارة الواردة عليه، أو يقوم بإنجاز دراسات بموجب إحالات ذاتية تتعلق بالمناخ